

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات والمقترحات

المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تلخيص النتائج ومناقشتها وفقاً للنظريات والأدبيات السابقة. كما يغطي هذا الفصل أهم التسميات والمقترحات الخاصة بتحسين الأبحاث الخاصة بأسئلة البحث، والنموذج النظري المرتبط بالإستراتيجية الإدارية، ودورها في تفعيل الاستثمار.

أولاً: مناقشة فرضيات البحث.

مناقشة الفرضية الأولى: الإدارة الإستراتيجية وتفعيل الاستثمار

تنصّ الفرضية على وجود علاقة موجبة ودالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية وتفعيل الاستثمار. وقد أكّدت النتائج على وجود تلك العلاقة. فإهتمام بالإدارة الإستراتيجية يؤدي إلى تفعيل الاستثمار. فالإدارة الإستراتيجية ودورها التخطيطي والأدبي يؤدي إلى زيادة الاستثمار المتمثل في وضع الخطط، والجوانب البحثية المعرفية والإدارية. وكلما زاد الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية أدى ذلك إلى زيادة تفعيل الاستثمار. ونسبة تأثير الإدارة الإستراتيجية في تفعيل الاستثمار كانت (0.87)، أي حوالي 87% من تفعيل الاستثمار يُعزى إلى الإدارة الإستراتيجية. وهذه النسبة يُطلق عليها حجم الأثر، أو الارتباط التربيعي أو معامل التحديد، وتُعدّ هذه النسبة عالية حيث تجاوزت نسبة (25%) (Cohen، 1989)، وتعكس كفاءة

النموذج النظري في البحث.

تتفق نتائج الدّراسة مع دراسة فؤاد حسن الحمدي: (الأبعاد التسويقية للمسئولية الاجتماعية للشركات)، والتي أشارت إلى الجوانب التطبيقية في جميع الإدارات والأقسام، ويجب أن تكون مسئولة اجتماعياً، وهذا يعني أن إدارة الإنتاج مثلاً يجب أن تراعي موضوع السلامة للموظفين، ويجب على الموارد البشرية أن تقدّم برامج أعلى من قوانين العمل والعمال لموظفيها وهكذا، وظهر اليوم ما يُسمّى بالاستثمار المسئول، وهو أن أي مؤسسة مالية تقدم إعانات مالية يجب أن تكون الاستثمارات المراد دعمها (مسئولة) من خلال التأكّد من أنّ الشّركة الممّعة تقدم دعم لها سواء مالياً أو فنياً ينبغي النظر لنشاطات هذه الشركة للتأكّد من أنها تدير نشاطات فعّالة، وذات مردود طيب.

مناقشة الفرعية الثانية: الإدارة الإستراتيجية وتطوير منظومة العمل

تنصّ الفرعية على وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الإدارة الإستراتيجية وتطوير منظومة العمل. وقد أكّدت النتائج على أهمية تلك العلاقة. فالاهتمام بالإدارة الإستراتيجية يؤدي إلى تطوير منظومة العمل. فالإدارة الإستراتيجية ودورها التخطيطي والتفصيلي يؤدي إلى زيادة تطوير العمل المتمثل في توفير احتياجات الاستثمار الخارجي والموارد البشرية الماهرة ووضع الخطط والجوانب البحثية المعرفية والإدارية. وكلما زاد الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية أدى ذلك إلى تطوير منظومة العمل. ونسبة تأثير الإدارة الإستراتيجية في تطوير منظومة العمل كانت (95%). أي أنّ حوالي 95% من تطوير منظومة العمل عبارة عن إدارة إستراتيجية. وهذه النسبة يطلق عليها حجم الأثر أو الارتباط التريبي، أو معامل التحديد، وتُعَدُّ هذه النسبة عاليةً حيث تجاوزت نسبة (25%) (Cohen، 1989)، وهي تعكس كفاءة العلاقة بين المتغيرين في النموذج النظري.

وتتفق نتائج هذه الدّراسة مع دراسة مدحت محمد عبد العزيز: (الدور الاستراتيجي لمجلس

الإدارات)، والتي أشارت إلى أن الإدارة تؤدي الدور الرئيس والمؤثر في تحقيق أهداف المنظمات خاصة في

قطاع الأعمال العام، وأن شركات قطاع الأعمال العام المصرية تعاني من نقص الإدارة الإستراتيجية الناجحة التي تؤهلها.

بمعدن الدراسة يمكن الاعتماد عليها لتحليل الفرض الآتي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الإدارة الإستراتيجية، وتطوير منظومة العمل بشركات القطاع العام. كذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة عيسى محمد الفارسي، وسليمان سالم الشحومي: (البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي)، والتي بادت بأن السياسات التي تقوم بها ليبيا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار توجيهات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

مناقشة الفرعية الثالثة: الإارة الإستراتيجية ومعالجة قضايا الاستثمار

تنصُ الفرضية على وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الإدارة الإستراتيجية ومعالجة قضايا الاستثمار. وقد أكدت النتائج على وجود تلك العلاقة، فالاهتمام بالإدارة الإستراتيجية يؤدي إلى معالجة قضايا الاستثمار. فالإدارة الإستراتيجية تدومها التخطيط والتأهيلي يؤدي إلى معالجة قضايا الاستثمار. وكلما زاد الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية أدى ذلك إلى معالجة قضايا الاستثمار. ونسبة تأثير الإدارة الإستراتيجية في معالجة قضايا الاستثمار كانت (0.89)، أي أنّ حوالي 89% من معالجة قضايا الاستثمار عبارة عن إدارة إستراتيجية. وتعدُّ هذه النسبة عالية حيث تجاوزت نسبة (25%) (Cohen، 1989)، وتعكس كفاءة العلاقة بين المتغيرين في النموذج النظري.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة أميرة محمد عادل عبد الرحمن: (دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال السياحة بجمهورية مصر العربية)، والتي رأت أنّ التخطيط الاستراتيجي أصبح من العوامل المهمة التي تساعد الشركات دولية النشاط على

تحقيق أهدافها، وأن التخطيط الاستراتيجي يساعد شركات قطاع الأعمال العام على اقتحام الأسواق الدولية.

مناقشة الفرضية الرابعة: الإدارة الإستراتيجية وإستراتيجية تطوير الاستثمار

تنص الفرضية على وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الإدارة الإستراتيجية، وإستراتيجية تطوير الاستثمار. وقد أكدت النتائج على وجود تلك العلاقة. فالاهتمام بالإدارة الإستراتيجية يؤدي إلى الاهتمام بإستراتيجية تطوير الاستثمار. فالإدارة الإستراتيجية ودورها التخطيطي والتأهيلي يؤدي إلى الاهتمام بإستراتيجية تطوير الاستثمار، والمتمثلة في الميزة التنافسية، ووضع الخطط ومكافحة الفساد. وكلما زاد الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية أدى ذلك إلى ارتفاع إستراتيجية تطوير الاستثمار. ونسبة تأثير الإدارة الإستراتيجية في إستراتيجية تطوير الاستثمار كانت (39). أي أنّ حوالي 39% من إستراتيجية تطوير الاستثمار عبارة عن إدارة إستراتيجية. وقد هذه النسبة عالية حيث تجاوزت نسبة (25%) (Cohen, 1989)، وتعكس كفاءة العلاقة المتغيرين في النموذج النظري.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة مدحت محمد عبد العزيز: (الدور الإستراتيجي لمجالس الإدارات)، وأيضاً مع دراسة فؤاد حسن الحمدي: (الأبعاد التسويقية للمسئولية الاجتماعية للشركات)، والتي رأت أنه ينبغي النظر لنشاطات هذه الشركة، وبيئة عملها وعلاقتها بالجمهور والبيئة، فإذا كانت تضرّ بالبيئة مثلاً يجب تجنب التعامل معها، كما يجب على الشركات والبنوك والمؤسسات المالية توعية العملاء في عملية الاستثمار الذي يطلبه العميل مثل القروض الاستهلاكية، وتوافقها مع محل العميل، وتنبهه لذلك.

ثانياً-التوصيات:

التوصية الأولى:

تهيئة بيئة العمل وتوفير مشروعات البنية التحتية وتطويرها، والتنسيق بين القطاعات المختلفة بما يخدم الأهداف العامة للاستثمار، ووضع خطط زمنية لتطوير قطاعات مستهدفة بالاستثمار بوصفها جزءاً من الخطة العامة للتنمية.

التوصية الثانية:

تشجيع وتطوير البحث العلمي، وإنشاء مراكز بحوث علمية لتحسين وخلق قدرات ذاتية وطنية قادرة على استيعاب التكنولوجيا المستوردة وإحداث تغيرات تكنولوجية فيها، والعمل بجدية لتسهيل إجراءات المستثمرين في أوقات تقييمية، والاعتماد على سياسة الشباك الواحد لكل الإجراءات.

التوصية الثالثة:

يجب على الشركة استثمار إجراءات محددة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك باستحداث قسم مستقل يتولى هذه العملية، من خلال دراسة وتحليل البدائل الاستثمارية بأسلوب منهجي مبني على الأسس العلمية السليمة، والاستفادة من البرامج النظمية الخاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية. والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من خارج الشركة، مثل المؤسسات العلمية والأكاديمية.

التوصية الرابعة:

يُوصى الباحث بإعادة تقويم شاملة للنظم المستخدمة في عملية التقييم، نظراً لأهمية هذا النظام في توفير المعلومات الملائمة وبكلفة مناسبة، وبما يساعد في تقييم المقترحات الاستثمارية على أسس علمية وعملية سليمة، إلى جانب الاستعانة بنظم وأساليب أخرى فضلاً عن النظام المحاسبي لدعم عملية اتخاذ

القرارات، مثل الاستفادة من التحليلات الإحصائية لمعالجة المخاطرة وعدم التأكد، والاستعانة بأساليب بحوث العمليات عند المفاضلة بين البدائل.

التوصية الخامسة:

يُوصى الباحث بضرورة وجود إدارة متخصصة بمكافحة الفساد وفرض الحوكمة الرشيدة، وذلك لكي تتمكن من السيطرة على الأموال المهترئة بلا عائد، خاصة بعد قيام ثورة 17 فبراير، وحالة الفوضى الإدارية التي طالت فروعاً كثيرة من الشركة، الأمر الذي أضاع عليها أصولاً كثيرة من المشروعات الاستثمارية.

التوصية السادسة:

إدخال الأفراد المشاركين في عملية اتخاذ القرارات في دورات تدريبية بشكل مستمر، لإطلاعهم على آخر الطرق والأساليب المتجددة في عملية اتخاذ القرارات، وضرورة إدراك مراكز القرار الإستراتيجي لأهمية التقنيات الحديثة في عملية دعم القرارات الإستراتيجية، وإيلائها أهمية أكبر لما تحقّقه من استغلال أمثل لمواردها.

التوصية السابعة:

يجب أن تتبنى الشركة الليبية للاستثمارات الخاصة ممارسات فعّالة تعنى بقياس العائد من الاستثمار في التدريب الإداري، وبالتالي إلى تحسين مردود الموارد البشرية التي تتمتع بالكفاءة، والفعالية القادرة على وضع الخطط، وتحقيق الأهداف العامّة للمنظمة.

التوصية الثامنة:

ضرورة قيام الشركة الليبية للاستثمارات بدراسة الوظائف، وتوصيفها، وترتيبها، وتقويمها من خلال تكوين فرق عمل متخصصة تقوم بتحديد واجبات كل وظيفة والظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها، وتشخيص المؤهلات المطلوبة، وتوفير من يشغلها، ثم وضع بطاقات الوصف لتشمل جميع وظائف المنظمة،

وبعد ذلك ترتيب هذه الوظائف وتصنيفها حسب المجموعات المتشابهة في المهام والمؤهلات بهدف تقويمها تبعاً لأهميتها، وتدرجها في السلم الوظيفي مما يوفر المعلومات المحددة لعدد الوظائف والموظفين، والبرامج التدريبية التي يحتاجونها مما يساهم في عمل خطة فعّالة وواقعية - تحدد أين تقف المنظمة - والموقف الحالي - وما الهدف المراد تحقيقه في المستقبل؟

التوصية التاسعة:

ضرورة أن تقوم الشركة الليبية للاستثمارات بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة، وتبني عليها المصنوعات المستقبلية، وتوضع في ضوءها تفاصيل الخطة ومحتوياتها مما يساهم في بناء قاعدة معلومات متكاملة يتم من خلالها تحديد السياسات والاحصاءات، وحفظها، وتغذيتها، واسترجاعها، وتوظيفها في اتخاذ القرارات، وإعداد التقارير وإجراء الدراسات والبحوث، وتيسير معاملات العاملين منذ بداية تعيينهم حتى خروجهم من الخدمة مما يعكس بالإنجازات على عملية التخطيط.

ثالثاً- الخاتمة:

بعد أن انتهى الباحث من دراسة دور الإستراتيجية الإدارية في تفعيل الاستثمار في شركة الاستثمارات الخارجية الليبية، وذلك بالتطبيق على الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية أتضح للباحث أن التخطيط الاستراتيجي يعدّ أهم الآليات الإدارية التي يمكن الاستعانة بها، وذلك لتفعيل الكفاءة الإدارية والتشغيلية للشركات، ولا سيما شركات القطاع العام.

كما تبين للباحث أنّ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تحتلّ أهمية كبيرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وعلى أساسها يتم اختيار المشروع أو المشاريع التي تحقق الأهداف المرسومة، وتعدّ الربحية التجارية المعيار الأساس المعتمد عند تقييم ومفاضلة البدائل الاستثمارية، وإهمال الأبعاد الأخرى، ومنها

الأبعاد الاجتماعية. وتجاهل الاعتبارات الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، يجعل العديد من القرارات المتخذة غير فعّالة، فالكفاءة الاقتصادية لم تعد كافية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد عرض الباحث أيضاً دور التخطيط الإستراتيجي تجاه قضايا الاستثمار، حيث تعرّض لمفاهيم الاستثمار المختلفة وأهم ما يميزها، وحاجة الاستثمار إلى تخطيط إستراتيجي يعمل على تعظيم الاستفادة منه بأقصى قدر ممكن.

ويعدُّ الاستثمار إحدى الآليات المهمة التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية كإزالة البطالة فلاستثمار العديد من المميزات، حيث يساهم في تطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وزيادة مساهمة القطاع الاقتصادي للدول، والرّبط بين أسواق رأس المال، وأسواق العمل، وزيادة الأرباح، والإنتاجية رأس المال وأسواق العمل، وزيادة الأرباح، وإنتاجية رأس المال في الدولة المضيفة له، ومع نشوء الشبكة العالمية من الروابط المتعددة، ازدادت حركة التجارة بشدّة، كما بنت الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجيات ذات طابع عالمي للاستفادة من الفرص الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

وقد تناول الباحث من خلال الإطار النظري للدراسة مفهوم الإدارة الإستراتيجية، حيث تبين أنّ الإدارة الإستراتيجية تعدّ عنصراً حاسماً من عناصر الإستراتيجية الإدارية، ولا غنى للمنظمات الحديثة عنها.

كما عرض الباحث للدور الذي تمثله الإدارة الإستراتيجية في شركات القطاع العام.

وظهر للباحث في المبحث الأخير من الفصل الثاني أن كثيراً ممن كتبوا حول الإدارة الإستراتيجية من منظور إسلامي خلطوا بين الخصائص والوسائل والآليات، ولم يوفّ بعض كبار من كتب في هذا العلم من وجهة نظر إسلامية الكليات الخمس المعروفة حقها من الدراسة والتفصيل.

وفي الفصل الثالث من الدراسة تمّ عرض الإطار العملي، من خلال تحليل إحصائي لقائمة الاستبيان التي وضعتها لهذا الغرض، وتمّ الحصول على عدّة نتائج منها أنّ مقياس دور الإدارة الإستراتيجية

أُتسم بالمعايير الخاصّة، وبالصدق البنائي، وهو ما أتضح للباحث من خلال نسبة التباين الكلّي المشروع (المقبولة)، وبالنسبة للتحليل العاملي لمقياس تفعيل الاستثمار، فقد أتضح أنّ مقياس دور تفعيل الاستثمار، والذي اختزل في ثلاثة عوامل هي وضع الخطط، وعاملين آخرين يتعلقان بالجانب البحثي المعرفي، وكذلك بالجانب الإداري، متميّز بالمعايير الخاصّة بالصدق البنائي.

وأتضح للباحث من خلال التحليل العاملي لمقياس دور الإدارة في تطوير منظومة العمل أنّ مقياس دور منظومة العمل الذي اختزل في ثلاثة عوامل، وهي: توفير احتياجات الاستثمار الخارجي، وتهيئة البيئة الملائمة للعمل، والموارد البشرية الماهرة تتميّز بالمعايير الخاصّة بالصدق البنائي.

وهذا تبيّن من نتائج التحليل العاملي لمقياس دور الإدارة في معالجة قضايا الاستثمار أنّ مقياس دور معالجة قضايا الاستثمار والذي اختزل في ثلاثة عوامل (المكافآت الدورية، وخلق مناخ تنافسي، وتحفيز معنوي وتقوم)، تتميّز بالمعايير الخاصّة بالصدق البنائي. وأخيراً بالنسبة لنتائج التحليل العاملي لمقياس إستراتيجية تطوير الاستثمار تبيّن أنّ مقياسه الذي اختزل في ثلاثة عوامل: (الميزة التنافسية، ووضع الخطط، ومكافحة الفساد)، تتميّز بالمعايير الخاصّة بالصدق البنائي.

وإذا رغبت ليبيا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنّ الأدلة التجريبية، سواء أكانت دراسات الاقتصاد القياسي أم مسوحات المعومرين، تشير إلى حاجتها لتحسين البني التحتية، وتوفير العمالة الماهرة من خلال التركيز على مخرجات التعليم، وتعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، وتقوية استقرار الاقتصاد الكلّي، وإنشاء مناطق صناعية حرّة تتمتع بالحرية الاقتصادية، وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أجنبية أكثر.

وقد سعت هذه الدراسة إلى التَّعرُّف على الدور الذي تُوَدِّيهِ الإستراتيجيَّة الإداريَّة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في ليبيا، ولذا تمَّ استعراض المفاهيم الخاصَّة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك مفهوم التنمية الاقتصادية، ومن ثمَّ انتقل الباحث إلى توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال عرض طبيعة هذه العلاقة وتحليلها مع الإشارة إلى ليبيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA